

شروط وأحكام الشراء القياسية
مدينة الكويت، ٨ أبريل ٢٠٢٦

المطبقة. يقر البائع بأن أي فاتورة مقدمة إلى المشتري لا تشير بوضوح إلى رقم الطلب المطابق للمشتري يمكن اعتبارها غير صحيحة من طرف المشتري وربما يؤدي إلى تأخير الدفع.

3. سعر الشراء وشروط الدفع.

a. ينبغي إصدار فواتير بالمواد المشحونة بموجب هذه الاتفاقية بالسعر المنصوص عليه في الطلب. ما لم يرد خلاف ذلك بالتحديد في الطلب، يكون تسديد سعر الشراء مستحقاً خلال 60 يوماً بعد استلام المشتري لفاتورة صحيحة من البائع عن تلك الشحنة أو تاريخ استلام المشتري للمواد. يوافق المشتري على أنه لن يقوم باتخاذ أي إجراء عكسي ضد المشتري عن أي فواتير غير مسددة ناجمة عن إخلال البائع في الإشارة بوضوح إلى أرقام الطلب/ مذكرة التسليم على الفواتير المطبقة أو إصدار فواتير دقيقة للمشتري.

b. يشمل سعر الشراء للمواد جميع الضرائب والرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية وأي رسوم حكومية أخرى مستحقة الدفع فيما يتعلق بالمواد. يلتزم المشتري أيضاً بتسديد أي ضرائب يطلب تسديدها بمقتضى القانون. يلتزم البائع بتزويد المشتري بوثائق مقبولة لدى المشتري تؤكد على المسؤولية القانونية للمشتري لدفع تلك الضرائب. في حال إخلال البائع في تزويد تلك الوثائق، لن يكون المشتري ملزماً بدفع تلك الضرائب.

c. يكون البائع مسؤولاً عن جميع تكاليف الشحن والتأمين، يشمل ذلك دون حصر التعبئة والتغليف والصناديق وتكلفة الحموله وتكاليف الشحن الجوي وفقاً للطلب.

d. يجوز للمشتري اقتطاع أي مبلغ مستحق في أي وقت من البائع إلى المشتري أو أي من شركاته التابعة مقابل أي مبلغ مستحق السداد في أي وقت للمشتري.

4. الشحن والتسليم والقبول.

a. يلتزم البائع بتسليم المواد وفقاً للقواعد الموحدة للبيع الدولية كما هو متفق عليه في الطلب. يلتزم البائع بمراجعة أي تعليمات شحن منصوص عليها بواسطة المشتري ويلتزم بتعبئة وتغليف المواد بشكل صحيح ودقيق للشحن. يتحمل البائع أي خسارة أو تلف عندما تقع تكون ناجمة عن التعبئة والتغليف أو تجهيز الصناديق غير الصحيح من طرف البائع. بصرف النظر عن أي شيء مخالف فيما سلف ذكره، تنتقل ملكية ومخاطرة خسارة المواد إلى المشتري فقط عند استلام تلك المواد بواسطة المشتري، وأي حق قانوني للمشتري برفض أو إلغاء أي مواد تحول مخاطرة خسارة المواد على الفور، حينما كان موقعها، إلى البائع.

b. يجب أن تكون جميع الأصناف المشحونة معرفة بشكل صحيح برقم طلب المشتري وأي رقم صنف في الطلب أو أي رقم تعريف ظاهر. يتحمل البائع المسؤولية الكاملة عن اكتمال ودقة جميع وثائق النقل والجمارك (وثائق الشحن) المزودة إلى المشتري. يتحمل البائع أي مطالبات ناجمة عن عدم اكتمال أو عدم دقة البيانات في وثائق الشحن أو الإخلال في الامتثال لأي متطلبات استيراد وتصدير.

c. بصرف النظر عن أي شيء مخالف في هذه الوثيقة، ينبغي منح المشتري فرصة معقولة لفحص ومعاينة المواد بعد تسليم تلك المواد في مباني عمل المشتري. ينبغي عدم اعتبار أن المشتري قد وافق على تلك المواد حتى انتهاء



1. التعريفات. الطلب والاتفاقية.

a. "المشتري" ويقصد به الكيان المصدر للطلب، وأي شركات تابعة أو شركات فرعية أو خلفاء أو متنازل لهم لذلك الكيان. "البائع" ويقصد به الشخص أو الشركة أو المؤسسة التي يتم توجيه الطلب إليها. "المواد" ويقصد بها جميع المنتجات و/ أو الخدمات التي سيتم توريدها بواسطة البائع بموجب الطلب. "الطلب" ويقصد به طلب الشراء الصادر عن المشتري لتوريد المواد، سواء كان خطياً أو إلكترونياً، ويمكن أن يتضمن تعليمات شحن معينة و/ أو مواصفات أخرى مطلوبة بواسطة المشتري للمواد.

b. تشكل هذه الشروط والأحكام إلى جانب الطلب عرضاً من المشتري لشراء المواد من البائع عملاً بالشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة. لا يشكل هذا العرض قبولاً أو إقراراً بأي عرض أو مقترح سابق من البائع، وينبغي اعتبار هذا العرض كرفض أو عرض مضاد فيما يخص أي عرض أو مقترح سابق من البائع. لا ينبغي تفسير أي قبول لأي شحنة من المواد على أنه قبول بأي عرض أو مقترح سابق لأي شروط وأحكام إضافية أو مختلفة مقترحة بواسطة البائع.

c. يصبح هذا العرض "اتفاقية" عند قبوله بواسطة البائع. ينبغي اعتبار أن البائع قد قبل ووافق على هذا العرض بموجب البدء بالأداء المطلوب في الطلب، أو بموجب تسليم المواد إلى المشتري، أو بموجب قبول أو إقرار خطي بهذه الاتفاقية، أو بموجب أي تصرف آخر أو مراسلات أخرى تشكل قبولاً ملزماً من الناحية القانونية، سواء كانت تلك الموافقة أو الإقرار ترمي إلى بيان شروط وأحكام إضافية أو مختلفة عن هذه الواردة في هذه الوثيقة أم لا. يرفض المشتري بموجبه ويعترض على أي من الأحكام الإضافية أو المختلفة، ولا يجب اعتبار أي من تلك الأحكام على أنها جزء من هذه الاتفاقية ما لم يوافق المشتري خطياً بالتحديد على ذلك.

2. بيع المواد.

a. يوافق البائع على بيع المواد ونقل ملكيتها وتسليمها إلى المشتري مقابل سعر الشراء المنصوص عليه في الطلب، مع مراعاة جميع التعهدات والشروط والأحكام الواردة فيه وأي شروط أخرى وفقاً لما يكون وارداً في الطلب.

b. يوافق المشتري على شراء المواد مع مراعاة جميع التعهدات والشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة، والنفع إلى البائع سعر الشراء المنصوص عليه في الطلب. الأخطاء المطبعية والكتابة الأخرى في الطلب تكون خاضعة للصحح. يحتفظ المشتري بالحق في أي وقت بتعديل الطلب بموجب تقديم إشعار إلى البائع. وبموجب ذلك الإشعار، يلتزم المشتري والبائع بالتفاوض بشأن التعديل العادل على السعر و/ أو موعد الأداء. يكون للمشتري الحق في إيقاف جميع الأعمال أو جزء منها بموجب الطلب أو إلغاء أي عملية تسليم مستقبلية لأي مواد بموجب تقديم إشعار إلى البائع.

c. يوافق البائع على الحصول على رقم طلب من المشتري لجميع الطلبات ولاي طلب لبضائع و/ أو خدمات. كما يوافق البائع على أنه سوف يشير بوضوح إلى رقم الطلب فضلاً عن مذكرة التسليم على الفاتورة (الفواتير)

ممارسة أي حق أو انتصاف آخر في الوقت نفسه أو في أي وقت آخر.

7. التعويض.

a. يوافق البائع على تعويض المشتري ودره الضرر عنه من وضد أي من وجميع المطالبات والتكاليف والخسائر والمصاريف، يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة التي تحملها أو تكبدها المشتري نتيجة لانتهاك البائع لأي من التزامات هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها.

b. يوافق البائع على تعويض المشتري ودره الضرر عنه من وفيما يتعلق بأي أضرار أو خسائر أو مصاريف قد يتكبدها المشتري أو يتحملها (يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة) الناجمة عن، أو المتعلقة أو المرتبطة بأي مطالبة أو دعوى قضائية أو بأن أي مواد (أو استخدامها على النحو المقصود) ينتهك أي براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية يطالب بها أي طرف ثالث، شريطة أن يقوم المشتري بإشعار البائع خطياً بتلك المطالبة أو التصرف أو الادعاء على الفور بعد العلم بذلك والمساعدة والتعاون في الدفاع والتسوية لذلك. يكون ذلك الدفاع أو التسوية على تكلفة البائع وحده، ويلتزم البائع بدفع جميع الأضرار والتكاليف التي يصدر بها حكم نهائي ضد المشتري نتيجة لأي دعوى أو إجراءات قضائية.

8. أحكام عامة.

a. من أجل تقييم أداء البائع بموجب هذه الاتفاقية وامتثالها، يشمل ذلك دون حصر امتثال البائع فيما يتعلق بالأسعار والموصفات والضمانات والشهادات، يكون للمشتري و/ أو ممثله (ممثلية) الموكلين الحق بموجب تقديم إشعار معقول إلى البائع في تقييم وتدقيق مرافق البائع والسجلات والدفاتر والبضائع والخدمات المتعلقة بالاتفاقية والمواد. تكون تكاليف أي تدقيق مدفوعة بواسطة المشتري، ما لم يكشف التدقيق عن أي عدم مطابقة من قبل البائع، وفي تلك الحالة سوف يقوم البائع وعلى الفور بتعويض المشتري عن تكاليف التدقيق المعقولة.

b. يلتزم البائع، وعلى تكلفة البائع، بتوفير الأيدي العاملة والمواد والمعدات والنقل والمرافق والتسهيلات وبنود أخرى تكون لازمة من أجل تلبية متطلبات الطلب. الوقت هو جوهر أداء البائع. يلتزم البائع وعلى الفور بإشعار المشتري عندما يكون لدى البائع علم بأي تأخير فعلي أو محتمل عن أداء الطلب في الوقت المحدد. في حال رفض البائع أو تخلفه عن الوفاء بموعده (مواعيد التسليم) المحددة في الطلب، يجوز للمشتري، دون تقييد لأي حقوق أو تعويضات أخرى، توجيه التكاليف المعقولة المباشرة وفرض تكاليف إضافية متكبدة نتيجة ذلك على البائع، أو إلغاء جميع الطلب أو جزء منه.

c. تشكل هذه الاتفاقية مجمل العقد والتفاهم بين البائع والمشتري فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية، وتحل محل جميع التفاهمات السابقة الخطية أو الشفهية بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية. لا يكون أي تعديل أو تغيير أو تنازل عن أي حكم من أحكام الاتفاقية ملزماً للمشتري ما لم يكن منصوصاً عليه في وثيقة خطية موقعة بواسطة الممثل المفوض عن العميل. يكون أي تنازل محدوداً بالحالة أو الحدث المشار إليه بشكل محدد في وثيقة التنازل الخطي ولا يجب اعتباره تنازلاً عن أي بند آخر في الاتفاقية بين البائع والمشتري أو أي حالة أو حدث مماثل يحدث فيما بعد.

d. لن يكون للبائع الحق في التنازل عن حقوقه أو التزاماته أو التعاقد من الباطن دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من المشتري. يكون البائع مسؤولاً عن أداء وعدم أداء أي من الممولين من الباطن ويلتزم بتعويض المشتري والدفاع عنه ودره الضرر عنه من وضد أي مطالبات أو دعاوى أو خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصاريف (يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة) الناجمة عن تصرفات

المدة المعقولة للفحص والمعاينة. تقر الأطراف ويتفهم بأنه يجوز للمشتري معاينة وفحص أي رقم شحنة تجارية للمواد مكونة من وحدات رقمية لنفس المنتج بفحص عينة معقولة من تلك الوحدات وأنه يجوز للمشتري إلغاء قبول أي وحدات من تلك الشحنة التجارية يكتشف المشتري في وقت لاحق أنها معيبة. بعد رفض أو إلغاء قبول أي مواد، يلتزم البائع وعلى الفور، بحرية اختيار للمشتري، باستبدال أو تصحيح جميع الوحدات المرفوضة على تكلفة البائع، يشمل ذلك تكاليف الشحن. يجب عدم اعتبار تخلف المشتري عن فحص أو رفض المواد، أو الدفع مقابل المواد، إخلاء للبائع من المسؤولية تجاه أي التزامات بموجب هذه الوثيقة أو يشكل تنازلاً عن أي من حقوق المشتري المحفوظة بموجب هذه الوثيقة.

5. أحكام الضمان.

a. يضمن البائع بموجبه إلى المشتري، إضافة إلى أي من وجميع الضمانات الصريحة الضمنية المقدمة بموجب القوانين المطبقة في دولة الكويت، بأن المواد: (i) ينبغي تزويدها بطريقة مختصة ومهنية وفقاً لأعلى المعايير وأفضل ممارسات صناعة البائع؛ (ii) خالية من أي عيوب في المواد أو جودة العمل، وملائمة للسوق والصلاحية لغرضها المحدد؛ (iii) مستوفية للمتطلبات والشروط والتنفيذ وفقاً لجميع المواصفات والمخططات والعينات والمتطلبات الأخرى المشار إليها في الطلب والمقدمة بواسطة البائع؛ (iv) عند شحنها ينبغي أن تكون خالية من أي رهون أو حقوق ضمان أو أعباء مهما كانت طبيعتها؛ و (v) أن تكون مصنعة ومنتجة ومسمية ومقدمة ومسلمة إلى المشتري بامتثال كامل وشامل لجميع القوانين واللوائح التنظيمية المطبقة وأي تعديلات عليها، تغييرات و/ أو إحالات من حين لآخر.

b. يكون البائع ملزماً بضمان الامتثال بمدونة قواعد السلوك لموردي TK

Elevator ويمكن تحميلها من الرابط التالي:
<https://www.tkelevator.com/global-en/company/sustainability/partners/>

c. يلتزم البائع بإعطاء المشتري إشعاراً خطياً مسبقاً معقولاً بأي تغيير في الإنتاج بخصوص المواد، يشمل ذلك دون حصر أي تغيير في عملية التصنيع أو التركيبة أو المواد الخام أو موقع الإنتاج. يلتزم البائع بإكمال أي عمليات تأهيل معقولة للبائع ومعالجة مخاوف المشتري بشأن التغيير لأي تغيير يمكن أن يؤثر على أداء المواد.

6. الإخلال.

a. سيتم اعتبار البائع مخرلاً بموجب هذه الوثيقة في حال انتهاكه لأي من الأحكام والشروط الواردة فيها أو تخلفه عن أداء أي من تعهداته أو واجباته أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية في وقتها، أو في حال أدائه أو تخلفه عن أداء أي من الأعمال والتصرفات الأخرى، سواء عملاً بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو خلافه، تمنح المشتري مبررات معقولة للشعور بعدم الأمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للبائع بموجب هذه الوثيقة.

b. عند وقوع أي إخلال من قبل البائع بموجب هذه الاتفاقية، يجوز للمشتري ممارسة أي من وجميع الحقوق والتعويضات التالية، إضافة إلى حقوق أخرى معينة وتعويضات وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة أو بموجب القانون المطبق:

(i) رفض أو إلغاء قبول أي من وجميع المواد، سواء كانت أم لم تكن تلك المواد معيبة وسواء كان أم لم يكن شرط التسليم خلاف ذلك يتعلق أو يرتبط بأي مخاوف أو يثير أي مخاوف بحدوث تقصير معين؛ و/ أو

(ii) إلغاء هذه الاتفاقية دون أي التزام مهما كانت طبيعته فيما يتعلق بالمواد التي لم تسلم بعد إلى المشتري في وقت ذلك الإلغاء. يجب عدم اعتبار ممارسة المشتري لأي انتصاف على أنه اختيار بعدم

و تجاوزات المعاول من الباطن .

e. إذا تبين أن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية كان غير قابل للتنفيذ بقرار نهائي من أي محكمة ذات اختصاص قضائي، فيجب فصل هذا الحكم عن الاتفاقية ولا يجب أن يؤثر على تفسير أو نفاذية بقية الأحكام في الاتفاقية.

f. تكون هذه الاتفاقية خاضعة ومفسرة وفقاً لقوانين دولة الكويت، دون الإشارة إلى أي تعارضات في مبادئ القانون. لا تسري اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع على هذه الاتفاقية. يوافق البائع بموجبه على الاختصاص القضائي الحصري ومكان الانعقاد في محاكم الكويت وموقعها في دولة الكويت بصفتها الهيئة الحصرية لتسوية المنازعات.

g. يلتزم البائع بعدم الإعلان، أو الإعلان للجمهور أو تقديم أي معلومات إلى طرف آخر متعلقة بوجود هذه الاتفاقية أو استخدام اسم المشتري بأي شكل لأي ترويج أو إعلان أو تسويق أو أغراض دعائية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري. يلتزم البائع بالتعامل مع أي معلومات أو مخططات أو مواد أو سلع أو معدات أو أجهزة أو وثائق ناشئة عن العمل أو الخدمات المقدمة للمشتري، وأيضا جميع المعلومات والمعرفة بأي علاقة عمل بين البائع والمشتري، على أنها معلومات سرية ملكية للمشتري ويجب عدم الإفصاح عنها أو إتاحتها للغير بواسطة البائع دون إذن خطي مسبق من مسؤول لدى المشتري. كما يوافق البائع أيضا على عدم استخدام أي من تلك المعلومات أو المخططات أو المواد أو السلع أو المعدات أو الأجهزة أو الوثائق لتصنيع أو إنتاج منتجات أو مكونات لأي طرف أو بائع آخر. لا ينطبق هذا الالتزام على أي معلومات أو مواد أو سلع أو معدات أو أجهزة يثبت البائع (أ) أنها معروفة مسبقاً للبائع في وقت استلامها من المشتري كما هو مثبت في سجلات البائع، (ب) تكون أو أصبحت فيما بعد متاحة أو متوفرة للجمهور دون خطأ أو تقصير من البائع، أو (ج) تم الكشف عنها إلى البائع بواسطة طرف ثالث على أساس عدم السرية.

h. تكون ملكية أي ممتلكات مادية، يشمل ذلك دون حصر المواد والسلع والمعدات والأجهزة والوثائق والملكية الألكترونية (على سبيل المثال، المخططات والمخطوطات والأعمال الفنية والصور المتحركة وبرامج الفيديو وبرمجيات الحاسوب) المقدمة إلى المشتري بواسطة البائع أو المنتجة بواسطة البائع في تقديم عرض أسعار أو تخمين أو تنفيذ الطلب للمشتري، منوطة بملكية المشتري، ويوافق البائع على إعادة وتسليم تلك الممتلكات المادية إلى المشتري عند الطلب. يتنازل البائع بموجبه صراحة إلى المشتري عن جميع حقوق النشر والطبع وأي حقوق الألكترونية منتجة بواسطة البائع إلى المشتري.

i. في حال كانت الاتفاقية مرتبطة بخدمات استشارية، يجب اعتبار البائع مستشاراً وكل عمل أو فكرة يقوم بعملها أو تكتسب بواسطة البائع أو نيابة عنه للمشتري (سابقاً ومستقبلاً) "عمل معداً للإيجار" نيابة عن المشتري. تهدف الأطراف إلى أن يكون للمشتري ملكية غير مقيدة في وتجاه جميع الأعمال وأي أعمال مشتقة، دون تعويض إضافي من أي نوع كان للبائع. إلى المدى الذي يتعذر فيه على القانون منح المشتري تلقائياً ملكية كاملة غير حصرية لتلك الأعمال بموجب معاملة أو مفهوم "العمل للإيجار"، يتنازل البائع بموجبه إلى المشتري عن حقوق الطبع والنشر وأي من وجميع الحقوق الأخرى في وتجاه أي عمل يشمل ذلك الأعمال المشتقة، ويتنازل البائع عن أي مطالبة بأي حق معنوي قد يكون له في ذلك العمل أو فيما يتعلق به .

j. يقر المشتري والبائع بأنهما طرفان مستقلان ولا يجب اعتبار أي منهما وكيلاً أو ممثلاً للأخر أو لديه الصلاحية للإلزام الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

k. خلال مدة هذه الاتفاقية وبعد سنة من اكتمال التسليم النهائي للمواد، يوافق المشترك على أنه، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البائع، لن يقوم بتوظيف أو استقطاب أو إشراك أو الاحتفاظ بخدمات العاملين أو الموظفين لدى المشتري بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة.

مكافحة الفساد

يلتزم البائع نفسه وبراعي ويضمن التزام ومراعاة موظفيه ووكلائه فيما يخص هذه الاتفاقية بعدم عرض أو تقديم أو الموافقة على تقديم أي هدايا أو دفعات أو مقابل أو مصلحة مهما كان نوعها إلى أي شخص أو قبول أو الموافقة على قبول أي هدية أو مقابل مادي أو دفعة من أي شخص (سواء لنفسه أو نيابة عن شخص آخر بشكل مباشر أو غير مباشر)، حيث يشكل ذلك تصرفاً غير قانوني أو فساداً بموجب القوانين المطبقة، يشمل ذلك ما يسمى بدفعات التسهيلات للموظفين الحكوميين ("التزام مكافحة الفساد"). يلتزم البائع بالكشف خطياً إلى المشتري عن تفاصيل أي انتهاك لالتزام مكافحة الفساد. يكون هذا الالتزام التزملاً مستمراً. يلتزم البائع

(a) في جميع الأوقات بالحفاظ على الالتزام التزم بالالتزام مكافحة الفساد

(b) مراقبة موظفيه ووكلائه لضمان امتثالهم لالتزام مكافحة الفساد

(c) أن يوضح في جميع تعاملاته نيابة عن المشتري، عن أنه يتصرف طبقاً لالتزام مكافحة الفساد.

(d) الكشف خطياً عن أي تضارب في المصالح أو أي نوع من العلاقات الشخصية مع أي موظف للمستخدم النهائي أو المشتري. يكون هذا الالتزام التزملاً مستمراً ("التزام الإفصاح")

m. مكافحة الاحتكار

يلتزم البائع في تعيينه للمشتري في جميع الأوقات بمراعاة قوانين المنافسة المعمول بها. لا يجوز البائع تحت أي ظرف من الظروف بالقيام بأي ترتيبات يكون هدفها أو تأثيرها منع أو تقييد توشبه المنافسة. على وجه التحديد، يلتزم البائع بعدم الموافقة على أي تقييد للمنافسة مع منافسي شركات المجموعة في تيه كيه اليفيتور (منافسي تيه كيه اليفيتور " ولا تحفيز سلوك السوق المتضافر بأي طريقة كانت بين تيه كيه اليفيتور ومنافسيها.

يلتزم البائع بالتعامل مع جميع المعلومات التنافسية الحساسة المفصح عنها له بسرية تامة. على وجه التحديد، يلتزم البائع بعدم الإفصاح عن أي معلومات تنافسية حساسية معهودة إليه بواسطة المشتري إلى منافسي تيه كيه اليفيتور أو الكشف عن معلومات تنافسية حساسة معهودة إليه بواسطة منافسي تيه كيه اليفيتور وعدم الإفصاح عنها إلى تيه كيه اليفيتور.

يكون البائع ملزماً بمعالجة جميع مسائل الشك سواء كان هناك طرف ثالث منافساً تيه كيه اليفيتور أم لا، وجميع مسائل الشك سواء كان المعلومات تنافسية حساسة أم لا أو ليست تيه كيه اليفيتور ا بمبادرة خاصة منها.

n. بند التدقيق

(1) يلتزم البائع بالاحتفاظ تحت عهده بوثائق وسجلات كاملة وصحيحة لجميع التعاملات والمسائل المتعلقة بأداء هذه الاتفاقية.

(2) يجب الاحتفاظ بهذه الوثائق والسجلات بواسطة البائع في جميع الأوقات خلال فترة هذه الاتفاقية ولمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات بعد انتهاء أو فسخ هذه الاتفاقية.

(3) خلال فترة هذه الاتفاقية، ولمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات بعد انتهاء أو فسخ هذه الاتفاقية، يكون المشتري وممثليها الحق في الدخول إلى مباني عمل البائع من الباطن في وقت معقول ومناسب لفحص وتدقيق تلك الوثائق والسجلات وعمل صور عنها أو مستخرجات منها، ويجوز ممارسة ذلك الحق بواسطة شركة محاسبين مستقلة أو خبراء آخرين مكلفين بواسطة المشتري. يلتزم البائع بالتعاون الكامل مع المشتري وممثليها (وأي محاسبين أو خبراء مكلفين بواسطة المشتري) في إجراء الفحوصات والمراجعة والتدقيق.

(4) إذا كان لا بد أن تخضع أي معاملة في أي وقت لأي تحقيق رسمي أو تحقيق مسبق بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقيقات الضريبية أو الجنائية

تشمل إصابات العاملين (يشمل ذلك الوفاة) و/ أو أي أضرار بالممتلكات ويلتزم بإرسال نسخ عن تلك التقارير إلى المشتري في غضون 24 ساعة من وقوع الحادث و/ أو الحادثة.

7. يتعهد البائع بالالتزام والامتثال للقواعد العشرة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية (انظر https://www.tkelevator.com/media/company/sustainability/safety_rules/safety-rules-en.pdf)

q.ماية البيانات:

تقر كلا الأطراف على القوانين والاحكام المنظمة لحماية البيانات. يضمن البائع الموافقة على جميع الالتزامات تجاه العميل والشركاء التعاقديين بالمطابقة مع احكام وقوانين حماية البيانات. يجب أن يشكل التسليم أو الخدمة معالجة للبيانات الشخصية ، يجب على الأطراف إبرام اتفاقية معالجة البيانات. في حالة معالجة البيانات الشخصية التي لا تشكل معالجة للبيانات ، يجب على الأطراف التأكد من إبرام المتطلبات القانونية ذات الصلة ، وعند الاقتضاء ، الاتفاقات. يؤكد البائع لشركة المشتري أنه قد أزم موظفيها بالحفاظ على سرية البيانات وفقاً لقوانين حماية البيانات المعمول بها أثناء تقديم الخدمات للمشتري ، كما يزود للمشتري بأدلة مكتوبة على ذلك عند الطلب.

يجب على البائع التأكد من إبلاغ الموظفين المعنيين على النحو الواجب بالتخزين المذكور واستخدام بياناتهم الشخصية للغرض المذكور. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على سياسة الخصوصية الخاصة بنا على موقعنا على الويب www.tkelevator.com

r.التنازل:

يلتزم البائع بعدم التنازل عن هذه الاتفاقية أو أي مبالغ مستحقة أو تصبح مستحقة بمقتضاها إلى أي طرف ثالث ويلتزم بعدم التعاقد من الباطن بهذه الاتفاقية بأكملها أو أي جزء منها دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

s.إنهاء الاتفاقية:

1) في حال إخلال البائع أو رفضه توريد الأيدي العاملة الماهرة والكافية بصورة مناسبة أو المواد أو المعدات اللازمة بجودة وكمية مناسبة أو إخلال في أي جانب في متابعة أي أعمال/ خدمات البائع بسرعة وتقاني وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية أو انتهاك أي ضمان مقدم في بند سلامة البائع ، أو بند الامتثال أو بند التدقيق، عندها، وبحرية تصرف من المشتري وفقاً لما تراه مناسباً، يجوز لها إنهاء حق البائع في إكمال العمل/ الخدمات المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية من خلال تقديم إشعار خطي بذلك إلى البائع. بعد ذلك، يجوز المشتري الاستحواذ على المشروع موضوع العمل/ الخدمات وجميع المواد والأدوات والأجهزة والمعدات الخاصة بالبائع في موقع البناء ومن خلال أي أطراف أخرى يزودون أيدي عامة أو معدات أو مواد لازمة لمتابعة العمل/ الخدمات بناء على شروط وأحكام معينة ترى المشتري بحرية قرار وتصرف منها أنها مناسبة، ويلتزم المشتري بخضم تكلفة ذلك، يشمل ذلك دون حصر، جميع الرسوم والمصاريف والخسائر والتكاليف والأضرار وأتعاب المحاماة المتكبدة نتيجة لإخلال البائع بالأداء وفقاً لما هو منصوص عليه أعلاه من أي أموال تكون مستحقة في ذلك الوقت أو تصبح مستحقة فيما بعد للبائع بموجب هذا العقد من الباطن، وتحفظ بالحق في رفع أي دعاوى قضائية أو قانونية لإنفاذ حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. كما يقر البائع بأنه يجوز للمشتري اتخاذ قرار بحجب البائع من أي خدمات/ أعمال مستقبلية في حال ارتكاب أي مخالفة للضمان أو انتهاكه وفقاً لأحكام بند سلامة البائع.

2) يجوز للمشتري ، وفي أي وقت دون إخلال من البائع ، إنهاء هذه الاتفاقية برمتها أو جزء منها وفقاً لما يلاءم المشتري وحدها. يوافق البائع على انه وبموجب

أو الإدارية!، يلتزم على البائع بناء على طلب من المشتري تقديم إقرار خطي إلى المشتري يبين فيما إذا، وإلى أي مدى، قررت السلطة الضريبية بموجب رقم الملف أن البائع قام بتفسير وبيان التعويض المقبول مقابل المعاملة.

بموجب طلب من المشتري ، يلتزم البائع بتقديم إقرار خطي إضافي بواسطة السلطة الضريبية المختصة، أو بواسطة مدقق مالي بدلاً من ذلك، يؤكد على أن التعويض المقبول قد تم بيانه وتفسيره بصورة صحيحة في البيان الضريبي للبائع.

o.حالة البائع وتعليمات:

1. يوافق ويقر البائع على أنه العلاقة قائمة معه بصفة البائع مستقل بموجب هذه الاتفاقية وأي أمر شراء. يكون البائع مسؤولاً ولديه سيطرة على جميع الوسائل والطرق والتقنيات والتبعات والإجراءات وتنسيق كافة أجزاء العمل/ الخدمات التي سيتم تنفيذها بموجب الاتفاقية، ما لم يصدر عن المشتري تعليمات خطية محددة فيما يخص هذه المسائل.

2. علاوة على ذلك، يكون البائع مسؤولاً بالكامل ولديه سيطرة على جميع الوسائل والطرق والتقنيات والتبعات والإجراءات وتنسيق كافة أجزاء العمل/ الخدمات المتعلقة بسلامة موظفي البائع وأي أشخاص آخرين في أو بجوار المنطقة التي ينفذ فيها البائع الأعمال/ الخدمات.

p. بند السلامة (ينطبق فقط على تقديم الخدمات)

1. يلتزم البائع باتخاذ جميع احتياطات السلامة المعقولة فيما يتعلق بعمله، والامتثال لجميع تدابير الصحة والسلامة المقررة من قبل المشتري ، وجميع القوانين والمراسيم والقواعد والأنظمة واللوائح التنظيمية المطبقة لأي هيئة حكومية أو وحدات سياسية مطبقة لسلامة وصحة الأشخاص أو الممتلكات

2. يلتزم البائع بتقديم المعلومات التالية قبل البدء بأي خدمات/ أعمال:

- قائمة بالعاملين لدى البائع لأداء العمل أو طلب العمل إلى جانب صورة عن تصاريح العمل أو بطاقة الهوية أو الضمان الاجتماعي لجميع العاملين.
- صورة عن جميع التراخيص المعنية للشركة وجميع العاملين.
- مقترحات البائع للتشغيل، على سبيل المثال بيان طريقة العمل الآمن، يشمل ذلك تقييمات المخاطرة.
- تسجيل ومواصفات/ تراخيص الأدوات/ المعدات
- سجلات التدريب على الصحة والسلامة
- شهادات التأمين ضد الحوادث
- معلومات أخرى ذات صلة

3. يلتزم البائع بتعيين منسق للصحة والسلامة بحيث يكون جهة الاتصال الرئيسية للمشتري فيما يتعلق بأي مسائل تخص الصحة والسلامة. يجب الإبلاغ عن أي تغيير في الشخص المنسق للصحة والسلامة إلى المشتري خطياً.

4. يتعهد ويضمن البائع ، وقبل تنفيذ أي عمل/ خدمات عملاً بأحكام هذه الاتفاقية، على أنه سيقوم بتقييم السلامة وحالة مباني العمل وسوف يقوم بإشعار المشتري خطياً في غضون 24 ساعة من اكتشاف أي أوضاع غير آمنة في المكان ويلتزم بمنع موظفيه من الدخول إلى أي من تلك المناطق أو أداء أي عمل/ خدمات فيها أو حول تلك المنطقة.

5. (هـ) يضمن يتعهد البائع بأن الموظفين الذين تلقوا تدريباً توجيهياً بالصحة والسلامة بصورة صحيحة، وقبل بدء الخدمات/ العمل، فقط هم الذين سيقوم بتنفيذ أي خدمات/ أعمال وأن الموظفين لدى البائع المدربين خصيصاً للعمل فقط من يدخلون موقع العمل وعدم استبدالهم بأي موظفين غير مسجلين/ غير مدربين.

6. يلتزم البائع بالاحتفاظ بتقارير مفصلة لجميع الأحداث و/ أو الحوادث التي

أي إنهاء للاتفاقية، يكون التعويض الوحيد للبائع دفع القيمة الكاملة للأعمال/ الخدمات المنفذة وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية مخصصاً منها جميع الدفعات التي استلمها البائع سابقاً على حساب تلك الأعمال/ الخدمات المنفذة. يوافق البائع على التنازل عن جميع حقوقه في المطالبة بأي تعويضات، يشمل ذلك أي خسارة أو أرباح متوقعة ناجمة عن أو فيما يتعلق بأي إنهاء للاتفاقية من طرف المشتري.

"الشخص الخاضع للعقوبات" يعني أي فرد أو كيان مدرج في قائمة العقوبات، أو أي كيان يملكه أو يسيطر عليه (مباشرة أو غير مباشرة)، أو يتصرف نيابة عن مثل هذا الشخص.

"قائمة العقوبات" تعني أي من القوائم الصادرة أو المحفوظ عليها من قبل سلطة مختصة بالعقوبات، والتي تحدد أو تعرّف الأفراد أو الكيانات الخاضعة لتجميد الأصول أو قيود الحظر وفقاً للعقوبات المعمول بها.

9. الامتثال للعقوبات

9.1. يقرّ البائع ويضمن أنه (1) ليس شخصاً خاضعاً للعقوبات؛ و(2) لا يخضع لملكية أو سيطرة أي شخص خاضع للعقوبات؛ و(3) لا يتصرف، بأي صفة كانت، نيابةً عن أي شخص خاضع للعقوبات.

9.2. يلتزم البائع بإخطار المشتري فوراً في الحالات التالية:

9.2.1. إذا أصبح هو أو أي من الجهات التابعة له شخصاً خاضعاً للعقوبات، أو خضع لأي تحقيق أو إجراء إنفاذ يتعلق بالعقوبات؛

9.2.2. إذا أصبح أي طرف ضمن سلسلة التوريد الخاصة به، بالقدر المرتبط بالطلب، شخصاً خاضعاً للعقوبات أو مُدرجاً ضمن أي نظام من أنظمة العقوبات؛

9.2.3. إذا كانت المنتجات، أو المواد، أو المكونات، أو التقنيات الموردة إلى المشتري تتضمن أو تحتوي على، أو تم إنتاجها باستخدام، أي منتجات أو تقنيات أو خدمات ذات منشأ من، أو مقدّمة من قبل، أي شخص خاضع للعقوبات.

9.3. يجب على البائع التعاون الكامل مع المشتري في تقييم أي مخاطر تتعلق بالعقوبات المرتبطة بالطلب وإدارتها وتخفيفها. يجب على البائع، عند تلقي طلب كتابي، أن يقدم للمشتري فوراً الوثائق والمعلومات المطلوبة للتحقق من الامتثال لهذا البند، بما في ذلك تفاصيل سلسلة التوريد ومصدر المكونات.

9.4. عند استلام مثل هذا الإشعار المشار إليه في 9.2 أعلاه، يحق للمشتري، حسب تقديره المطلق ودون المساس بأي حقوق أخرى متاحة بموجب الطلب أو خلاف ذلك، أن يقوم بما يلي:

9.4.1. - تعليق أو إنهاء الطلب، كلياً أو جزئياً، بإشعار كتابي، دون أي مسؤولية تتعلق بهذا التعليق أو الإنهاء؛ و/أو

9.4.2. - اتخاذ أي إجراء آخر يُعتبر ضرورياً للقدر المتعلق بالطلب.

9.5. لأغراض تطبيق هذا البند:

"العقوبات" تعني أي قوانين أو لوائح تتعلق بالعقوبات الاقتصادية، أو المالية، أو ضوابط التصدير، أو الحظر التجاري، أو التدابير المفيدة التي تفرض أو تصدر أو تُدار أو تُنفذ من وقت لآخر من قبل أي سلطة مختصة بالعقوبات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (1) الولايات المتحدة الأمريكية؛ (2) الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وأي من دولهما الأعضاء؛ (3) المملكة المتحدة؛ و(4) في كل حالة مؤسساتها ووكالاتها وإدارتها وسلطاتها الحكومية أو القضائية أو التنظيمية المعنية.